بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

(( مكاتب سوق العمل الطريق الى ايجاد فرص العمل ))

جمهوريتا المانيا والنمسا

أنموذجا تطبيقيا

Service for Job Seekers - Employment Service

In irak

الباحث

جمال حسين مسلم

جمهورية النمسا – فيينا

نوفمبر / 2012

سلام على هضبات العراق..وشطيه والجرف والمنحنى

الاسم :- جمال حسين مسلم

المواليد :- بغداد , مدينة الصدر , قطاع 20

1964-1-5 ميلادي

التحصيل العلمي:- بكالوريوس اداب اللغة العربية 1989 كلية الاداب – الجامعة المستنصرية , ماجستير اداب اللغة العربية 1995 كلية اداب الجامعة المستنصرية

منع من العمل بصفة معيد بعد يوم واحد من العمل! لاسباب متعلقة بإعدام الشقيق الاكبر علي حسين مسلم ..لذا لاعمل علمي في العراق...

عمل في مجال التدريس – ليبيا – من 1996 الى 2001

مقيم في جمهورية النمسا – كاتب وباحث وإعلامي

العنوان

جمهورية النمسا – فيننا

AUSTRIA- WIEN

1160 .gablenzgasse 114-112 /4 /3

Mag. Elfreji jamal

 Jamal-bs@hotmail.com

 Tel- 004369911916977

فهرست البحث

مقدمة البحث .

أولا- أسباب كتابة البحث .

ثانيا – منهج البحث العلمي.

ثالثا – ألمانيا والنمسا ( أنموذجا تطبيقيا ) .

(( الفصل الاول ))

مكاتب سوق العمل

أولا – تعريف مكاتب سوق العمل .

ثانيا – أهداف أنشاء سوق العمل .

ثالثا - آلية عمل مكاتب سوق العمل .

(( الفصل الثاني ))

مكاتب سوق العمل والمواطن والمؤسسات

أولا – مكاتب سوق العمل وبناء دولة المؤسسات .

ثانيا – النتائج المتوخاة من خارطة المكاتب .

(( الفصل الثالث ))

مكاتب سوق العمل والإنماء الاجتماعي

أولا – الفرص الرئيسة والبديلة وأثارها الايجابية .

ثانيا – حماية الموارد البشرية .

ثالثا – مكاتب سوق العمل والجانب الامني المحلي والإقليمي.

(( الخاتمة و النتائج ))

(( المقدمة ))

 أولا :- أسباب كتابة البحث .

تعد مشكلة البطالة مشكلة كبيرة وخطيرة في الدول المتقدمة أو الدول النامية أو الفقيرة على حد سواء ؛ وذالك لما لها من آثار سلبية على الفرد والعائلة والمجتمع بكامله , والآثار السلبية تتجلى واضحة في اتجاهات عدة , وهي بذاتها تحتاج الى من يكتب بها ويصفها ويعالجها....لذا يتطلب تظافر الجهود المبذولة في مكافحة هذه الآفة من قبل المتخصصين ومن قبل من لهم علاقة بهذا التخصص وكذالك من قبل أصحاب الاقلام من الذين يحملون رؤى معينة ..لعل هذا التظافر في الجهد ينتهي الى سبيل قويم قد ينفع المجتمع ويساهم في وضع اللبنات الحقيقية في الاساس القويم لبناء المجتمعات السليمة.. والتآخي الفكري في التصدي لهذه الظاهرة , هو أول الخطوات الصحيحية اتجاه حل هذه المعضلة ..والمراد به الاستماع الى اصحاب الشأن من المتخصصين في مجال العمل وسبل إيجاد فرص العمل والخبراء في هذا المجال..وكذالك من أصحاب الرأي في مؤسسات علوم الاجتماع والتخطيط والصحة , ولابأس من الاطلاع على مايكتبه مثقفو البلد ومناقشة سديد الرأي من غيره ؛ لانّ تلك الروافد مجتمعة , إن كُتبَ لها أن تكون في المحل الصحيح , لابد ان تضع ثمارها في الحال أو المستقبل....

وجمهورية العراق ومنذ زمن بعيد لم تتوافر على فرص حقيقية لبناء المؤسسات او الفرد وافتقدت في مراحل زمنية كبيرة الخطط الصحيحية والقويمة لبناء الفرد وتقويم اثره في المجتمع ككل , بل افتقدت في لحظة تاريخية سوداء من حكم العراق ,الى اسم يدل على وجود دائرة معينة تخطط وتنصح؛ وذالك حين أختزل العراق كله بقرار واحد يصدر من شخص واحد !! فلاعجب من أن تصل الامور الى ما وصلت اليه و قد وصفت في قول الشاعر :- لايصلح القوم فوضى لاسراة لهم.... ولاسراة اذا جهالهم سادوا

 أما أسباب كتابة هذه الوريقات البحثية ؛هو ما يشهده العراق من جراح لاتكاد تندمل . تركتها الريح الصفراء ,مثقلة كاهل المواطن والدولة في آن واحد, ولعل تشخيص وتوصيف المشكلة ظاهر للعيان, ولعل البحث في اسباب تفاقم المشكلة سيكون تاريخيا سياسيا أكثر من أن يكون علميا..فلابد من مغادرة التوصيف والأسباب التاريخية المتعلقة بسنوات عجاف عرفها القاصي والداني من المهتمين بتاريخ العراق الحديث ؛(( لذالك أزعم أن الانتقال الى مناقشة الحلول)) ,هو الامثل ولاسيما مع تنوع الطرح وفتح أبواب البحث للجميع ودعوتهم على اختلاف مشاربهم..وهذه هي البداية الحقيقية في أن تسمع للجميع ثم تقارن وتختار..وللوطن كل الحق على ابنائه .

ثانيا :- منهج البحث العملي .

بحث ((مكاتب سوق العمل الطريق الى إيجاد فرص العمل )) يعتمد المنهج العلمي الوصفي في كتابة البحث وتبويب أبوابه , وذالك بشكل رئيس , فضلا عن أيجاد المنهج المقارن كمنهج مساعد للبحث والباحث وكدليل في استنباط النتائج المتوخاة من كتابة البحث .

والمنهج الوصفي يعتمد المشاهدة المباشرة لمفردات وأبواب البحث فضلا عن المعايشة الحقيقية لمجريات الامور والأفكار المراد طرحها ومناقشتها , وبمعنى أخر يعتمد تجربة عملية واقعة بالفعل ولها نجاحاتها الكبيرة ويصفها بكونه باحثا وكاتبا ومعايشا حقيقيا لهذه التجربة.. ولعلها لاترقى لمستوى الابتكار في الحلول ولكنها بالتأكيد مستوحاة من تجارب ناجحة , قامت على أثرها حضارات وبلدان متقدمة كثيرة , لها أثرها الواضح في التقدم العلمي ..

ومع ماتقدم من ألزام الباحث نفسه بالمنهج الوصفي إلا ان الامر لايخلو في كثير من محطاته العلمية من أطروحات مستجدة تعود للباحث نفسه ؛ وذالك لاعتقادنا باختلاف البيئة المختبرية التي انجحت التجربة في البلدان اللتي طبقت بها عن بيئة جمهورية العراق مع الاخذ بحداثة الفكرة ومدى جهوزية أرض العراق لها..ومن هنا تتكون بعض الافكار الشخصية حول أهمية البحث في معالجة ظاهرة البطالة في العراق بصورة عامة وبطالة أصحاب الشهادات بصورة خاصة .. ويتعدى البحث مديات الهدف الى ما يحيط به من متعلقات اجتماعية وأخلاقية أن شاء الله , ومن هنا ستتضح بعض المعطيات الايجابية والتي نظن بحداثتها في تطبيقات البحث على أرض العراق .

والمقارنة ستكون منهجا مساعدا في تعليلات البحث وتوصيف بعض عقده , لان المقارنة ؛ هي الامثل في بناء العطاء الفكري المؤدي الى النتائج المطلوبة والمبتغاة من الكتابة ..والمقارنة متأتية من كون البحث يتنقل بتجربته بين ببيئتين, لكل منها ميزاتها وأوصافها , سواء أكانت إيجابية أم سلبية على حد سواء ..مع مايراود النفس من شعور ايجابي كبير يفضل بيئة العراق على غيرها ؛لما لها ميزات إيجابية كبيرة وفي مقدمتها وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والتاريخية مع تحسن المردودات المالية لموظفي الدولة ومنتسبيها بعد 2003 مما صعد المنافسة بين مجاميع الشباب للعمل بصفوف الدولة , بعد ان كانت قبيل التاريخ اعلاه من

المستهجنات عند ابناء الشعب العراقي.

 ثالثا :- المانيا والنمسا (( أنموذجا تطبيقيا ))

عديد الاسباب التي جعلت من جمهورتي المانيا الاتحادية والنمسا الاتحادية , انموذجا تطبيقيا لموارد البحث وفصوله وأفكاره , وفي مقدمة تلك الاسباب مايلي :- أولا- تعد جمهورية المانيا الاتحادية , المحرك الاقتصادي الكبير الذي اذهل العلم كله , بعد أن تعرضت لأكبر هزيمة عسكرية في التاريخ الحديث ابان الحرب العالمية الثانية , ولكن قارة أوربا تحديدا والعالم بأسره , عاد من جديد رافعا قبعته احتراما لهذا العقل المهيب الذي نقل الدولة والشعب بغضون ثلاثة عقود من الزمن الى مصاف الاقتصاديات العالمية الكبرى , وجمهورية ألمانيا من الدول المتقدمة , التي قدمت أنموذجا متميزا في مجال مكافحة البطالة وتحريك أسواق العمل , وهذا ليس بسر على القارئ الكريم .. ثانيا – تعد فكرة البحث القائمة على ((مكاتب سوق العمل الطريق الى إيجاد فرص العمل )) , هي من الافكار المستخلصة من التجربة الالمانية الحديثة والتي مازالت هي الفكرة الاولى والرئيسة , في شريان الدولة الالمانية , وتستطيع بكل يسر أن تضيف لها جمهوريتي النمسا وسويسرا ؛ لتطابق الانظمة المعمول بها في هذه البلدان المتجاورة تماما , ولاسيما في مجال تشغيل سوق العمل وتحريكه , ولا ضير من ان تكون تلك التجربة قد عمت معظم الدول الاوربية على وجه الخصوص والعالم المتقدم . ثالثا – منحت المعايشة الحقيقية للبحث والباحث لتطبيقات فكرة البحث ونظامه .في جمهورية النمسا الاتحادية , فرصة كبيره لنقل أهم مميزات التجربة ونظامها الداخلي بوصفه مشروعا منجزا على أرض الواقع , وقد بانت نتائجه منذ زمن بعيد , وحقق كثيرا من الاهداف المبتغاة لهذه الدول , مما وضعها في مصاف الدول المتقدمة. رابعا – مكان الاقامة مهد الخطوات العلمية الصحيحة للبحث والباحث من أجل الحصول عن الاجابات مباشرة من أصحاب المشروع وأهلة مما اختصر مسافات زمنية ومكانية كبيرة على البحث والباحث .وذلل كثيرا من المصاعب ولاسيما عامل اللغة . خامسا – نقد التجربة ووصفها ونقلها مع الرأي والتعديل لايعد مثلبة , امام هذا الانجاز العلمي الكبير الذي ححقه مجال العمل وتشغيل الايدي العاملة في تلك الدول , مما جعلها في تصور البحث والباحث قدوة حسنة يمكن الاحتذاء بها بكل يسر , ولاضرر من أن يكون العراق حاضنة للأفكار البناءة , مع نتائج الوصف والمقارنة البحثية.

(( الفصل الاول ))

مكاتب سوق العمل

أولا – تعريف مكاتب سوق العمل .

ثانيا – أهداف أنشاء سوق العمل .

ثالثا - آلية عمل مكاتب سوق العمل .

(( الفصل الاول ))

مكاتب سوق العمل

أولا – تعريف مكاتب سوق العمل .

مكاتب سوق العمل :- عبارة عن دوائر حكومية مستقلة باسمها تابعة لوزارة العمل أو الشؤون الاجتماعية أو التخطيط, بمعنى أخر هي تشبه من حيث التكوين اية دائرة تخصصية في عملها تتبع وزارة معينة..على سبيل المثال في العراق , دائرة الاحوال المدنية , دائرة ذات مواصفات مهنية معينة تتبع وزارة الداخلية ..فمكاتب سوق العمل من الممكن ان تكون بمثيلاتها من الدوائر الاخرى تتبع وزارة معينة في تبعيتها أو تكون مؤسسة مستقلة بذاتها أو شبه مستقلة ..

في النظام الاوربي وعلى وجه التحديد جمهوريتي المانيا والنمسا هي مستقلة بذاتها تعمل على شكل وزارة او مؤسسة حكومية مستقلة, يطلق علها بلغتهم

1. Service für Arbeitsuchende - Arbeitsmarktservice Österreich

AMS هو المختصر لها

وفي اللغة الانجليزية من الممكن تسميتها ب

Service for Job Seekers - Employment Service

 المواصفات العامة والخاصة لها

هذه الدوائر هي دوائر حكومية تابعة للدولة بشكل رسمي ,وبنص قانوني , منتشرة في أرجاء البلاد بحسب الكثافة السكانية للموقع الجغرافي , وممن الممكن ان نسمي المكتب الواحد في البحث ب ((مكتب سوق العمل )), على سبيل المثال , يكون المسمى التالي , انموذجا تطبيقيا (( مكتب سوق العمل .. م س ع . حي العامل/ بغداد )).

 (( بالمقارنة )) تعمل هذه المكاتب في بيئة البحث بشكل مستقل كمؤسسة حكومية ((هذا من باب الامانة في النقل العلمي )) ولكن لايمنع في العراق ان تعمل تحت غطاء مؤسسة أكبر من مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو وزارة التخطيط .

اسلفنا القول في أهمية البند الاول من العمل ؛ بأن هذه الدوائر تنشأ وتوزع بحسب الكثافة السكانية في البقعة الجغرافية ..ننتقل بالوصف الى الدائرة الواحدة , بحسبها مثالا لكل الدوائر المتبقية العامل ضمن مشروع (( م. س. ع )) , تقوم هذه البناية الحديثة التكوين في تقسيمها الداخلي , الى اربعة تقسيمات وهي :-

1 – الطابق الارضي المكون من قسم المعلومات والتسجيل .

2- الطوابق العليا ,وهي عبارة عن غرف متجاورة في عدة طوابق لموظفي مكتب سوق العمل

3- قسم الحاسوب .

4- الباحثون الاجتماعيون .

5- الحسابات .

6- المدير العام للمكتب .

7 – المرافق الخدمية العامة .

ثانيا – أهداف أنشاء سوق العمل

ان الهدف من انشاء ((م .س.ع )) ينقسم ثلاثة اقسام :- أولا :- ان هذه المكاتب هي حلقة الوصل والرابط الرئيس والوحيد بين جميع مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية وبين القطاع الخاص وبين الاعمال الحرة , فضلا عن الباحثين عن العمل والعاجزين عن العمل لسبب ما..

ثانيا :- انشاء منظومة عمل وطنية متكاملة ,((( تكون محرك بحث))) لمؤسسات الدولة بأكملها الرسمية وغير الرسمية والأعمال الحرة ,وللباحثين عن العمل والعاجزين عنه ,وسيتضح ذالك مفصلا .بعد قليل..

ثالثا :- توجيه الفرد العراقي الباحث عن العمل او الذي فقد عمله او الذي يعجز عن القيام بعمل الى مركز معلوماتي موحد .اي توحيد بوصلة البحث عن العمل من خلال توحيد الاتجاه في المكان والزمان الموحدين للمواطن والمؤسسة والوزارة .

رابعا :- توفير خارطة يومية للدولة العراقية من خلال مكاتب العمل تؤشر لها (( بورصة )) اعداد الباحثين عن العمل والذين يعملون وقطاعاتهم والفاقدين لعملهم مع بيان اسباب هذا الصعود والنزول في معدلات العمل والبطالة .

خامسا : - المكاتب بحد ذاتها (( م. س . ع )) ستوفر فرص عمل من خلال توظيف الاكادميين من ابناء الادارة والاقتصاد والباحثين الاجتماعيين وفي بعض العاملين في الطب النفسي , مع بقية الخدمات العامة ..وهي بذاتها فرصة حقيقية للعمل .

سادسا : - ان جمع الكم المعلوماتي الوطني في مراكز معينة (( م . س . ع )) يهيأ الارضية المناسبة للدولة لمعرفة الخارطة الحقيقية للموارد البشرية وتوزيعها الجغرافي , مع امكانية اية دائرة من دوائر الدولة الاخرى الافادة من هذا الكم المعلوماتي .

سابعا : - هذه المعلمات هي سجل وثائقي شخصي لأي فرد عراقي مسجل بدوائر مكاتب سوق العمل . يستطيع أي موظف عراقي في هذه المؤسسة ان يقراء لك سيرتك العملية والعلمية بنقرة زر واحدة على الحاسوب .

ثالثا - آلية عمل مكاتب سوق العمل .

3-1 الطابق الارضي المكون من قسم المعلومات والتسجيل .

وهو عبارة عن شبابيك متعددة او قواطع خشبية, يتوزع عليها عديد من موظفي الطابق الارضي , طابق المعلوماتية والتسجيل وإلغاء التسجيل.

بحيث يقابل كل موظف حاسوبه الخاص والى جنبه هاتفه الخاص بالدائرة او الاتصال الخارجي . مرفقا بطابعة الى جانب الموظف او بخدمة الطابق بكامله ..

المهمة الرئيسة لهذا الطابق هو التسجيل الاولي للباحثين عن العمل .... في احد القواطع بحيث يتقابل مع موظف الاستعلامات بعد الترحيب به.. يقوم الموظف المعلوماتي بملء المعلومات المثبته بالحاسوب عن أي مواطن متقدم للمكتب للمرة الاولى ..وبعد ملء المعلومات الالكترونية بحسب الوثائق التي يحملها المواطن .. يقوم موظف المعلوماتية بإعطاء المتقدم هوية مراجعة . تحمل اسم المتقدم وعنوانه العلمي والسكني وفي جانبها الثاني جدول مواعيد باليوم والتاريخ..ثم ينسبه الى الموظف المختص في الطابق العلوي .و معتمدا في الية التوزيع على يوم وشهر الميلاد ...ومن الممكن توزيعهم على الموظفين في الطابق العلوي.. مثال :-

بحسب الاسبوع الاول من شهر ايلول على المكتب المرقم 223 على سبيل المثال

والاسبوع الثاني من صهر ايلول على المكتب المرقم 224 ...وهكذا. بغض النظر عن سنة الولادة ..

تنتهي الى هنا عملية التسجيل الاولى في مكتب العمل ويستلم الباحث عن العمل هويته او بطاقة المراجعة وهي بطاقة مختصة بالدائرة نفسها ولاتعد وثيقة رسمية في دوائر الدولة المتبقية ..

وفي الوقت نفسه يوفر الطابق الارضي مجموعة من الكتيبات التي تساعد الباحث في فهم فكرة مكاتب العمل وكيفية عملها وأهدافها , وربما بعض الاعلانات التجارية التي ترغب في استقطاب ايدي عاملة بعينها ...وهو في العموم مكتب استقبال وترحيب وملء معلومات ,كذالك مكتب ايقاف التعامل مع مكاتب العمل لمن لايرغب بالاستمرار معهم ...من قبل المتقدمين ..

3-2 الطوابق العليا ,وهي عبارة عن غرف متجاورة في عدة طوابق لموظفي مكتب سوق العمل

الموظف المختص بملف المواطن الباحث عن العمل , وآلية عمل هذا الموظف تقوم على التالي :-

1 – ملء المعلومات الشخصية عن المتقدم للبحث عن العمل او التأكد من صحتها وفي مقدمتها , الاسم الكامل , العمر ومكان الاقامة , الوضع الاجتماعي , الوضع الصحي ,التحصيل الدراسي ,الرغبة الشخصية في الحصول على عمل معين ...التجربة السابقة في العمل ومتى وأين ..والتباحث في اسباب العطالة او فقدان العمل وكذا الفرص المتوافرة عن التخصص .وتدوين الاسباب الاخرى ومنها الشخصية في الحاسوب للموظف المختص .. ومن بعد ذالك اعطاء المتقدم في المقابلة الثانية موعدا اخر للحضور .ومن اجل الوقوف على اخر مستجدات سوق العمل العراقية..

2- الموظف المذكور المسؤول عن الملف الشخصي للمتقدم حمل لقب المستشار. 3 – يعبأ حاسوب المستشار في ( م س ع ) بجميع المعلومات عن حاجة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص للعمالة وأماكن تواجدها وميزاتها وكل صغيرة وكبيرة تحيط بها من المعلومات ..

4 – يقوم المستشار في ( م س ع ) بتطابق معلومات المتقدم اليه في مكتبه مع بيانات الوزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص ..ومن خلال هذا التطابق في المعلوماتية يقوم بالاتصال ب ( زبونه ) وإعطاءه ورقة تتسيب للعمل في المكان الذي اكتشفه من خلال البيانات المتوافرة في حاسوبه وتعد هذه الورقة هي عملية تنسيب اولى والفصل في القبول من عدمه لأصحاب العرض من المؤسسات او القطاع الخاص . وفي حالة عدم القبول يعاد الباحث الى مكتب العمل بورقة من المؤسسة التي تقدم اليها ولم يفلح في القبول مع بيان اسباب الرفض

5- بالمقارنة بوضع العراق يلزم فيما بعد اصحاب المهن الحرة بالتسجيل في مكتب سوق العمل من اجل المعلوماتية والضريبة في المستقبل وضمان تقاعد اصحاب المهن الحرة فيما بعد من مستجدات التشريعات الانسانية التي تصب في صالح المواطن

6- ومن اجل النقطة رقم 5 يصدر كتاب حق ممارسة مهنة او فتح مهنة من قبل مكتب العمل لأي شخص يستقها وذالك لفرض النظام الضرائبي فيما بعد والتقاعدي وتنظيم سوق العمل . 7- في كثير من الدول الاوربية يقوم مكتب العمل بصرف مكافأة مالية معينة للمسجلين في مكتب العمل ولم يحصلوا على فرصة للعمل والأمر عائد لظرف الحكومة العراقية بالتأكيد

3-3 قسم الحاسوب .

وهو القسم المسؤول عن تطابق المعلومات وصحتها وانتشاء شبكة معلوماتية تخض دوائر الدولة وسوق العمل ومن خلال هذا القسم الذي يعمل كحلقة وصل بين سوق العمل والمستشار يتشكل محرك بحث للعمل في جغرافية العراق كبير جدا ..ويقوم هذا القسم على استحداث المعلومات القادمة اليه من قطاعات الدولة وتحديثها بين الحين والأخر وإعطاء اخر البيانات والإحصاءات عن عمل المكاتب والبطالة في المكتب الفرعي لتفريغه في الحاسوب الرئيسي لمكتب العمل

ويتفرع منه قسم صغير للحاسوب يستطيع المراجع استعماله شخصيا في البحث في موقع المكتب على فرصة عمل ان رغب المراجع في استعمال شبكة مكتب سوق العمل العراقية .

3-4 الباحثون الاجتماعيون .

وهو يقسم يتدارس في الوضع الاجتماعي والصحي في بعض الاحيان للمتقدمين للبحث عن العمل و عن الاسباب العامة او التي تخص فردا معينا , والتي تمنعه عن مزاولة مهنة دون غيرها ..ومحاولة مساعدة الاخرين في تخطي هذه الصعاب او احالتهم الى اماكن الاختصاص من أجل العلاج الحقيقي او بيان الموقف القانوني منهم ..ولاسيما الظروف الصعبة جدا التي عاشها الشعب العراقي , فهو بأمس الحاجة الى التماس مع الباحثيين الاجتماعيين ومن أجل توعية الفرد العراقي اهمية علم الاجتماع ودوره الايجابي المميز في تطوير الانسان والمجتمع على حد سواء ..وأشير بالخصوص الى اهمية هذا القسم في التعامل مع المرأة العراقية ووضعها العملي والاجتماعي

3-5 الحسابات

وهذا مختص بالدول الغربية ويقوم على صرف مكافأة مالية للباحثين عن العمل تساعدهم في العيش..ويرتبط هذا القسم بالشؤون الاجتماعية .

.

3-6 المدير العام للمكتب

وهي مسألة واضحة متعلقة بالترتيب الاداري وتسلسله ومركزية الإدارة وهو أمر متعارف عليه في العراق ونظامه الاداري .

3-7 الخدمات العامة

وهو تكوين خدمي ملحق بصورة طبيعية بأي ادارة مستحدثة يقوم على خدمة الموظفين والمتقدمين للعمل .

مثال تطبيقي

يتقدم ( سرمد عبد الله 26 عاما ) الى مكتب العمل في ( الزعفرانية) مسجلا في بادئ الامر في الاستعلامات وبعد حصوله على بطاقة المواعيد مع المستشار ..يقوم المستشار بفحص المعلومات ومقابلته شخصيا في المكتب والتحدث بثورة مباشرة ومنفردة بينهما ..وعلى الاخرين انتطار ساعة الموعد تحديدا بالدقيقة وعدمه مضايقة المستشار وزبونه ..وهل هناك امر يستعدي بان يقابل المتقدم باحث اجتماعي مثلا ..ثم طرح فرص العمل المتوافرة في الحاسوب على الباحث عن العمل مع الزامه ببيان اسباب رفض هذه الفرص ان رفض..

( سرمد عبد الله ) حامل على شهادة الكيمياء من كلية العلوم ..يبحث المستشار في الحاسوب ويبلغه

اولا – وجود معمل اهلي في حي الشرطة يبحث عن كيميائي بمرتب قدره كذا وكذا وبميزات هي كذا وكذا

ثانيا – كلية التربيه في واسط تبحث عن معيد في قسم الكيمياء

ثالثا – هيئة مراقبة سلامة الاغذية تحتاج الى كيميائي

ثم مناقشة اسباب القبول او الرفض...علما ان الرفض المتكرر في الدول الاوربية يؤدي الى قطع المساعدات المادية ورفع التامين الصحي عن العاطل عن العمل لأنه .. يتقاضى راتبا معينا بعده عاطلا عن العمل فيما سبق ؟؟؟ وخصوصا اذا كان عذره واهيا وغير مقبول

من هنا تتبين الاهمية الكبرى لحاسوب المستشار بحسبه محركا كبيرا لسوق البحث عن العمل وراصدا مهما لحركة العمل والبطالة وجغرافيتها وأسبابها ..وتجبر مؤسسات الدولة على التعامل معه كمورد رئيسي للعمالة لايستغنى عن برنامجه وارشادته بل يعد في كثير من الدول ملزما لمؤسسات الدولة والعصب الحقيقي لتحريك سوق العمل , ويعد مخالفا صريحا لمن يتجاوزه بالتعيين المباشر ولاسيما القطاع الخاص والمهن الحرة لما له من اثر كبير وخطير في تشريع الضريبة فيما بعد والتقاعد لأصحاب المهن الحرة , والتامين الصحي لهم ,السكني في بعض الدول

ملحوظة 2

يستثنى من حاسوب مكاتب العمل , العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية في الدولة , للأسباب المعروفة في جميع الانحاء ,

ملحوظة 3

مر البحث سريعا على مفردات قانون الضريبة والتامين الصحي وتقاعد اصحاب المهن الحرة والقطاع الخاص لأنها بصراحة مازالت مسالة معقدة في العراق الحديث بعد الخراب الذي طالها فيما سبق ..

(( الفصل الثاني ))

مكاتب سوق العمل والمواطن والمؤسسات

أولا – مكاتب سوق العمل وبناء دولة المؤسسات .

ثانيا – النتائج المتوخاة من خارطة المكاتب .

أولا – مكاتب سوق العمل وبناء دولة المؤسسات .

تعد مكاتب سوق العمل بمثابة المحرك الالكتروني لكثير من المعلوماتية التي تخص المتقدمين , وهي تشبه الى حد كبير عمل محرك البحث ( كوكل ) في الانترنيت..محرك البحث المعلوماتي في مكاتب العمل المفترضه في الدول المتقدمه يعتمد الرقم الوطني (( مقارنة فقط )) لذلك تستطيع اية دائرة من دوائر الدولة في أي مكان ان تنقر على الرقم الوطني في أي بقعة جغرافية , حينها تكون صفحة المواطن واضحة المعالم امام الموظف المسؤول في أي مكان وزمان ؛ وبما ان قضية الرقم الوطني في العراق غير منتهية حتى اللحظة ستكون معلومات مكتب العمل بالاسم الثلاثي او الرباعي للمتقدم متاحة المؤسسات الدولة المرتبطة الكترونيا مع مكتب العمل ( في عملية التغذية بالنسبة للاماكن الشاغرة ) , حينها تستطيع مؤسسات الدولة الاخرى ان تعتمد على هذه المعلومات وبالتالي يعد المشروع نجاحا اوليا كبيرا في بناء

دولة المؤسسات الحديثة .

ويستطيع ( المستشار ) في مكتب العمل ان يغذي صفحة المتقدم للعمل بما يشاء من معلومات لاتتعارض مع القانون والدستور . ومن هنا نكون قد اعددنا ملفات غنية بالمعلومات الوطنية والشخصية وبذات الوقت ادخلنا ( علم الاحصاء ) في مؤسسات الدولة وبشكل رسمي .. يوثق يوميا مايشبه ( البورصة ) في ارتفاع وانخفاض معدلات البطالة في المكتب الفرعي وفي المكاتب عموما ..

ان الارتباط الرسمي( الالزامي) لمؤسسات الدولة الرسمية والقطاع الخاص والمهن الحرة بالتواجد في صفحات الحاسوب لمكتب العمل ..بمحور اتجاهات العمالة والوظائف في قطاعات الدولة الرسمية وغيرها جميعا باتجاه القبلة الصحيحة....وذالك متأت من ان المورد للعملة الوظيفة هو محور واحل ايمكن التجاوز عليه , ألا وهو مكتب سوق العمل .. ومن يتجاوز عليه ( أي العمل بالأسود ) يكون قد وضع نفسه تحت طائلة القانون ان شئت وان شئت يكون قد فقد كل ميزات الضمان وربما التقاعد في المستقبل وقد فرط بها والقانون لايحميه في هذه الحالة ..ولاسيما اذ ربطنا فيما بعد ان شاء الله بين تشريعات قوانين الضرائب وتقاعد وضمان لأصحاب القطاع الخاص والمهن الحرة

وهنا تكون الدولة بوساطة مكاتب سوق العمل قد تحولت رسميا الى الراعي الاول للعامل والموظف وفاقد العمل والباحث عنه والعاجز عن العمل ايضا ...

ثانيا – النتائج المتوخاة من خارطة المكاتب .

ان النتائج الاولية المتوخاة من انشاء هذه التجربة الحديثة على بلدنا ...تعتمد على معايير تعامل مؤسسات الدولة القطاع الخاص والأعمال الحرة ..في احترامها لتلك التجربة ولكن هذا وحده لايكفي,, فمن الافضل ان تلزم الدولة بقانون عمل خاص يربط تلك القطاعات بمكاتب سوق العمل .وذالك ضمانة شبه اكيدة لقيام نظام متقدم في مكافحة البطالة ومعرفة اسبابها ونسبها ...ومن المتوقع ان يلاقي في بدايته تعثرا ثقافيا في الفهم الصحيح لما تبتغيه الدولة ولكن بالتأكيد ان الهدف الاساسي لن يكون المركزية المقيتة او محاولة السيطرة على المواطن بمعلوماتية معينة ..بقدر ما يكون انشاء محطة افتراضية كبرى لساحات العراق ومعرفة البقع الجغرافية التي تبحث عن عمالة بعينها وتوجيه من هو متخصص لها وان كان من الشرق الى الغرب ..

وتستطيع هذه المكاتب ان تنشأ مكاتب تابعة لها مشابه في العمل تماما ولكن تقوم على اسس عمل الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والذي ( بحقيقة الامر ) في الدول المتقدمة لايساعد أي شخص دون بيان موقفه الرسمي من خلال مكاتب العمل ,,وعلى ما اظن انها خطوة بالاتجاه الصحيح وان توقعنا ان تلاقي بعض المشاكل في التنسيق او المركزية ..

ومن الواجب معرفته ان المكتبين المشار اليهما سابقا يقعان ضمن نظام يطلق عليه (النظام الاجتماعي الديمقراطي ) وهو نظام يحمي الفرد والمجتمع في آن واحد ..ولكن يجب الاشارة الى ان انظمة الحماية الاجتماعية في المانيا والنمسا تقوم بصرف كل المستحقات الماليه..للباحثين والعاطلين عن العمل ولكن لايعني ذالك تقاعدا رسميا !!!

وفي زعمي ان الحاق مكاتب الرعاية الاجتماعية بقرارات مكاتب سوق العمل في العراق خطوة تحتاج الى تريث في الوقت..لأسباب تتعلق بحداثة التجربة ..والخدمة الالكترونية ومدى صحة المعلومات التي تغذي الحاسوب ...

(( الفصل الثالث ))

مكاتب سوق العمل والإنماء الاجتماعي

أولا – الفرص الرئيسة والبديلة وأثارها الايجابية .

ثانيا – حماية الموارد البشرية .

ثالثا – مكاتب سوق العمل والجانب الامني المحلي والإقليمي.

أولا – الفرص الرئيسة والبديلة وأثارها الايجابية .

ان طبيعة عمل مكاتب سوق العمل في الدول المتقدمة تمنحه الحق في ايجاد الفرصة الرئيسة للباحث عن العمل او الفرص البديلة وقد تكون الثانية او الثالثة على التوالي ومن خلال البرنامج التالي :-

أولا:-

يستطيع مكاتب العمل ان يلحق به عدة معاهد ومؤسسات عملية , سواء هو يملكها او يتعاقد معها..وهذه المعاهد بعضها تطويري وبعضها حرفي

المعاهد الحرفية تخصص لفئات عمرية شبابية لاتزيد في الغالب عن 25 عاما يستطيع من خلالها مكتب العمل ان يتعرف ( بحاسوبه ) على المهن الوسطى التي يعاني من نقصها البلد وفي جغرافية معينة ..فيرسل لها دورات تدريبية مطولة تخرج الكادر الوسطي.وبشهادة معترف بها ومن ذالك العاملين في قطاع الكهرباء والماء والصحة والالكترونيات والميكانيكا والخدمي والسياحة .و..و..و..وهو كادر مهني حرفي متوسط ..ومن المهم التذكير بان هذا الكادر في الدول المتقدمة يعد كادرا مهما جدا جدا تقوم عليه المجتمعات في بنائها .. وغالبا ما تعطى هذه الفرصة للشباب الذي لم يكمل دراسته ولم يحصل على عمل معين او مهنة معينة في آن واحد ....

ثانيا :-

اما المعاهد التطويرية فهي تمنح بالعادة لمن فقدوا عملهم ولاسيما العاملين في القطاع الخاص والمهن الحرة فمن الممكن , ان يضاف له خبرة معينة اومعلومات جديدة من خلال دمجه اثناء البحث عن العمل في دورات زمنيه قصيرة بمستجدات المعلومات او المهن يتقاضى خلالها راتبا رمزيا من مكتب العمل .. في الحالتين الاولى والثانية ..

 ثالثا :-

مكاتب اهلية توعوية ثقافية تساعد في البحث عن العمل وفي بحث المشاكل الشخصية للباحثين عن العمل .وهذا شائع في الدول المتقدمة ولكنه يبدو حتى اللحظة بعيد عن مجتمعاتنا لأسباب معظمها متعلق بثقافة مكاتب العمل وطرق البحث وتعامل المجتمعات النامية معها ..

وفي الخلاصة تكون الفرص قائمة للفرد لتغيير اختصاصه من خلال مكاتب العمل او اضافة اكثر من اختصاص له .كأن يكون الفرد مدرسا للتاريخ وحاصل على شهادة ثانية في الحاسوب والأولى من الدراسة الاكاديمية والثانية من الفرص البديلة التي وفرها مكتب العمل ..وربما ثالثة ...في الخدمات الفندقية .....!

ثانيا – حماية الموارد البشرية .

ان كثيرا من الدول المقدمة تعد الثروة البشرية ثروة لايستهان بها , وفي حالة انعدام الثروات الطبيعية في بلد ما فمن الممكن جدا ان تكون الثروة البشرية هي البديل الصحيح والدائم عنها والتاريخ يعج بالأمثلة فكم دولة غنية بمواردها الطبيعية وهي دولة مستهلكة فقط وكم من دولة غنية بمواردها البشرية هي دولة منتجة وقوية ..فلأعجب من ان تمثل حركة مكاتب سوق العمل وتناثرها الجغرافي وخيوطها الالكترونية العنكبوتية حماية مؤكدة للموارد البشرية من خلال وضعها في المكان الصحيح واستثمارها ومن خلال سد الباب ام العمالة الاجنبية غير المرخص لها..وبالتالي حماية الفرد الوطني في كل مراحله على حد سواء العامل او الباحث عن العمل او العاجز عن العمل ..وذالك من خلال ألزام الجميع باحترام قانون مكتب العمل ورخصة العمل ..ولأكثر من مرة نكرر عبارة لما في ذالك من فائدة عظيمة في قانون الضريبة وتقاعد اصحاب القطاع الخاص وتقاعد اصحاب المهن الحرة .

ثالثا – مكاتب سوق العمل والجانب الامني المحلي والإقليمي.

يعتمد الامن المحلي لأي بلد على مقومات كثيرة جدا ويعد برنامج مكاتب سوق العمل المحلي لأي بلد واحد من مقومات الحماية للبلد ؛ وذالك لتداعيات البطالة المعروفة جدا لذوي الاختصاص ومن هنا تكون مكاتب العمل بمثابة الانذار المبكر لوضع غير طبيعي قد يحدث في بلد ما من خلال تفاقم اعداد العاطلين عن العمل ولاسيما من خلال اعتماد منهج الاحصاء والأرقام الذي يذلل الصعوبات ويجعل الحلول متوافرة بين يدي المتخصصين

 اما على صيد الامن القومي والإقليمي فانخراط العمالة الاجنبية دون التقييد بانطمة مكاتب سوق العمل يؤدي الى تغيير هوية الشارع بشكل رئيسي وخطر جدا وتغيير خارطة المعالم الثقافية والهوية والوطنية ولعل ذالك اشد وضوحا في البلدان الخليجية المجاورة للعراق ..ومن هنا حماية العمالة الوطنية بمكاتب رسمية محورية تسد الابواب والذرائع امام تلك التقلبات الاقليمية الخطيرة جدا



 

 **

*الخاتمة والنتائج*

*بعد هذا المشوار المتواضع مع فكرة انشاء مكاتب سوق العمل والمهام المنيطة بها فقد وضح جليا كيفية بروز عدة معطيات ايجابية من خلال البحث ومن أهمها :-*

*أولا – شعور المواطن بان يد الدولة معه وممدودة اليه في كل الظروف وبأنه لن يترك وحيدا بعد التخرج مما يولد حالة ايجابية لدى المرء ويساهم في بناء وطنيته*

*ثانيا – تنظيم قطاع العمل في العراق على اسس علمية حديثة وأنظمة علمية مطبقة في اكثر بلدان العالم تقدما*

*ثالثا – انشاء بورصة سوق العمل من خلال البيانات اليومية لتبيان عدد العاطلين او الباحثين عن العمل*

*رابعا – تشكل اسواق مكاتب سوق العمل نواة حقيقية لعلم الاحصاء واستخدامه الصحيح في الوصول الى المشاكل وحلولها*

*خامسا – تشكل مكاتب العمل المهام الاولى لمكاتب الرعاية الاجتماعية والضريبية في البلد*

*سادسا – معرفة العمالة الوطنية من العمالة الوافدة*

*فضلا عن النتائج المتوخاة من وصف ابواب البحث الداخلية , متمنيا لكل قارئ التوفيق والله المستعان والله من وراء القصد*

*جمال حسين مسلم*

*جمهورية النمسا - فيينا*